دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق

أ. م. د. مناهل مصطفى عبد الحميد م. م. سهيلة نجم عبود
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد

الملخص

اجمعت آراء الاقتصاديين على الاهمية الكبرى للمشاريع الصغيرة في قطاع الانتاج في الدول المتقدمة والنامية على السواء وتشير الاحصاءات الى ان هذه المشاريع تمثل حوالي ٩٠% من اجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم. وقد نشأت العديد من هذه المشاريع الصغيرة في العراق منذ بداية القرن الماضي وبقيت مسألة تمويل هذه المشاريع مسألة يعاني منها اغلب العاملين في هذا القطاع نظراً للخصوصية التي يتميزون بها من قلة الامكانيات المادية وصعوبة الحصول على مصادر تمويل في العراق بضمان المشروع. وبعد عام ٢٠٠٣ بدأت بوادر الاهتمام بهذه المشاريع من الحكومة العراقية الحالية رغم ما يعاني منه العراق من اوضاع اقتصادية صعبة تمثل بعضها بالبطالة والفقر والتضخم والبيئة غير الامنة للاستثمار، وبدأ صناع القرار بالتعرف على هذه الصناعات كأداة مؤثرة لمحاربة بعض الاوضاع والتخفيف من حدتها كالبطالة والفقر، ودخلت مؤسسات التمويل الخاص والمنظمات غير الحكومية بالاضافة الى المصارف الخاصة لتمويل هذه المشاريع او لتخفيف شروط التمويل التي كانت تتحكم بها المصارف الحكومية ولتسهيل عمل هذه الشريحة من المجتمع العراقي وتوفير الامان والاستقرار لمشاريعها كمصدر من مصادر العيش الحاضر والمستقبلي وبإعتبارها مشاريع دائمة تقوم بتزويد الصناعات الكبيرة بمفردات الانتاج والتي من المؤمل ان تقوم في العراق أسوة بباقي دول العالم. ونأمل ان يكون مستقبل هذه المشاريع مبشراً.

المصطلحات الاساسية للبحث/
المشاريع الصغيرة- تمويل المنظمات غير الحكومية- أسلوب التكنولوجيا المحلية- مؤسسات الاقراض الخاص- المؤسسات الداعمة.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ١٩
العدد ٧٠
الصفحات ٢٠٩- ٢٣٠

المقدمة

يعد قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs (Small & Medium Enterprise قطاعاً مميزاً لإقتصاديات الكثير من الدول، لما له من اهمية ودور اساسي في الاسهام الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توافر فرص العمل وتقليل الاعتماد على القطاع الحكومي في توفير السلع والخدمات ومن ثم القضاء على الفقر، فضلاً عن تقليل الاعتماد على الاستيرادات ودعم الصادرات وتوفير العملة الأجنبية ومن ثم زيادة الدخل القومي والذي ينعكس بدوره على تحسين مستوى دخل الفرد والأسرة وتوافر إمكانيات الحياة الكريمة.

وقد اولت كثير من الدول اهتماماً متزايداً لهذه المشاريع واعتمدت عليها في برامج الخطط التنموية كالولايات المتحدة والهند واندنوسيا واليابان وكوريا وغيرها حتى أصبحت (SMEs) تمثل تقريباً (٩٠%) من مجموع المنشآت في العالم وتوظيف من ٥٠-٦٠ % من القوى العاملة في العالم، وأصبحت ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية ومجالا واسعاً امام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما حدى بكثير من الدول الى دعم هذا القطاع وتمويله لتحقيق الأهداف المرجوة . أسوة ببقية دول العالم ويمثل هذا القطاع مكانة مميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي. والعراق كدولة نامية اعتمد اقتصاده منذ بداية القرن الماضي على هذه الصناعة، ولا سيما في المدن الرئيسة للافادة من توافر مجاميع المواد الخام والمدخلات المحلية لها.

فرضية الدراسة

يلعب التمويل دوراً مهماً في تنمية المشاريع الصغيرة وتعميق دورها الاقتصادي من خلال التوسع في سياسة الاقراض لها وتخفيف العقبات التي توافق عمليات الاقراض.

هدف الدراسة

التعرف على مصادر التمويل ودراستها على اساس كفائتها وفعاليتها في دعم هذه المشاريع واهم المعوقات وامكانية وضع الحلول لدفعها الى الامام.

يتناول البحث النقاط الاتية

١- ماهية المشاريع الصغيرة.
٢- خصائص وسمات المشاريع الصغيرة.
٣- اهم الفوائد المتحققة من هذه المشاريع.
٤- نشأتها في العراق وتطورها.
٥- الجوانب الايجابية والسلبية للمشاريع الصغيرة.
٦- مؤسسات الاقراض في العراق.
٧- المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق.
٨- النتائج والتوصيات.
٩- المصادر.

منهج الدراسة

منهج وصفي يعتمد على وصف مصادر التمويل وملائمتها لهذه المشاريع والتغلب على المعوقات في كلا الطرفين (مصادر التمويل والمشاريع الصغيرة).

مشكلة الدراسة

تنحصر اهمية الدراسة في الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية والحصول على الطرائق المناسبة لتمويلها لكي تأخذ مكانها المناسب في عملية التحول بعد عام (٢٠٠٣).

المصادر والبيانات

اعتمدت على مصادر مختلفة للبيانات المنشورة والصادرة عن الجهات الرسمية المختلفة .

مصادرها

- اعتمدت على المصادر المتوفرة لمنظمات دولية مثل (Iom, USAID)المنظمة العربية للتنمية وعلى مجموعة من المجلات العلمية ومؤتمرات ومقالات الانترنيت.
- اعتمدت ايضاً على الإحصاءات السنوية لوزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء للسنوات متعددة ولمدد زمنية مختلفة.
- مراجع باللغة الانكليزية.

ماهية المشاريع الصغيرة

مازال مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثار بحث ونقاش وجدل بين الباحثين والمتخصصين في المجال الاقتصادي للوصول الى مفهوم متفق عليه في كل الدول، وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً لهذه المشاريع في (٧٢) دولة في العالم مختلفة، وهناك معايير مختلفة يعتمد عليها تعريف هذه المنشأة، كرأس المال وعدد العمال، وحجم المبيعات، ومعيار القيمة المضافة ومعيار التكنولوجيا وأخيرا وليس آخراً معيار الطاقة الإنتاجية[١].

تختلف هذه المعايير من دولة الى اخرى وبخاصة في معيار عدد العمال، ورأس المال. وقد اعتمد البنك الدولي وبصورة مبدأية معيار عدد العمال. وتعد المنشأة الصغيرة هي المنشأة التي توظف اقل من (٥٠) عامل جاءت بعد ذلك فرنسا وعدت ان المنشأة الصغيرة والمتوسطة توظف حتى (٥٠٠) عاملا، والسويد حتى ٢٠٠ عامل، وكندا واستراليا حتى (٩٩) عاملا في حين ان الدنمارك اعتمدت توظيف من ٥٠ عامل والجدول رقم (١) يوضح اعتماد الدول في العالم عدد مختلف من العمال كمعيار لتميز المنشأة الصغيرة والمتوسطة.

إذ نلاحظ ان عدد عمال المنشآت الصغيرة يتراوح بين (١-٥٠) عاملا، بينما يتراوح عدد العمال في المنشآت المتوسطة بين (٥٠- ٥٠٠) عامل. ويمتاز معيار عدد العمال بسهولة عملية المقارنة بين القطاعات والدول ويعد ايضاً معياراً ثابتاً وموحداً (Stable Yardstick) وسهلا في عملية جمع المعلومات.

ويمكن ان نأخذ معيار رأس المال، اذ يرى بعض الباحثين والمختصين ان معيار عدد العاملين لا يعد معياراً سليماً وكافياً للتميز بين حجم المشاريع، وان الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون اكثر فعالية على الرغم من ان هذا المعيار يتغير من دولة الى اخرى اعتماداً على اختلاف مكوناته، حيث ان بعض الدراسات تستبعد قيمة الارض الخاصة بالمشروع من مكونات رأس المال، وكذلك وجود بعض المعوقات لاستخدامه اهمها، هي تغير الأسعار من فترة الى أخرى ومن دولة الى اخرى بسبب تغير سعر صرف العملات. وفي بعض الأحيان يتم الدمج بين المعيارين في معيار واحد مشترك بحيث يتحدد حجم المشروع في ظل اقصى حد لكل منهما[٢] والجدول رقم (٢) يوضح تعريف تلك المشاريع بحسب رأس المال.

---

[١] د. عاطف البشراوي ابراهيم، حاضنات الاعمال، مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، ٢٠٠٤ ص ٢٧.

[2] United state Agency for Internationl Development (USAIO) Iraq Economic development program,, 2010, p 12.

جدول رقم (١) المشاريع حسب عدد العاملين في بعض دول العالم

الدولة	حجم المشروع	عدد العمال
الاتحاد الاوربي	صغيرة متوسطة	١٠- ٤٩ ٥٠- ٢٥٠
الولايات المتحدة	صغيرة ومتوسطة	اقل من ٥٠٠
تايلند	الصغيرة المتوسطة	١٥ - ٥٠ ٥١- ٢٠٠
تركيا	الصغيرة المتوسطة	١٠- ٤٩ ٥٠- ١٩٩
الاردن	الصغيرة المتوسطة	١٠- ٤٩ ٥٠- ٢٤٩
تونس	الصغيرة المتوسطة	١٠- ٤٩ ٥٠- ٩٩
مصر	الصغيرة المتوسطة	١٠- ٤٩ ٥٠- ١٠٠
الجزائر	الصغيرة المتوسطة	١٠- ٤٩ ٥٠- ٢٥٠
دول الخليج	الصغيرة المتوسطة	٣٠ ٦٠
اليابان	صغيرة ومتوسطة	٣٠٠
العراق	صغيرة متوسطة	١٠ ١٠- ٣٠
منظمة العمل الدولية	الصغيرة المتوسطة	اقل من ١٠ ١٠- ٩٩

المصدر/ منظمة العمل العربية/ المنتدى العربي للنقل ، بيروت. تشرين الاول ٢٠٠٩.

جدول (٢) حدود رأس المال للمشاريع الصغيرة في بعض الدول

اسم الدولة	حجم المشروع	رأس المال
الولايات المتحدة	ص م	٢ مليون دولار
اليابان	الصغيرة	٤٩٠ الف دولار
الاردن	الصغيرة	٣٠ الف دينار اردني
مصر	الصغيرة	٥٠ الف جنيه مصري
سنغافورة	الصغيرة	٢٨٠ الف دولار
دول الخليج العربي	الصغيرة	٢ مليون دولار
العراق	الصغيرة والمتوسطة	اقل من ١٠٠ الف دينار عراقي

المصدر/ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩.
جمهرية العراق ص ١٦

خصائص المشاريع الصغيرة وسماتها

١- استقلالية الادارة: يتولى مسؤولية الادارة مالك المشروع ويديره بصفة شخصية ويكون مسؤولاً عن الجوانب المالية والتسويقية، وعدم امكانية تفويض المسؤولية لغيره مما يؤدي الى افتقار المشروع الى وجود هيكل اداري.
٢- تمتاز هذه المشايع بسهولة التأسيس لعدم حاجتها لرأس مال كبير عند انشائها وتعتمد في اغلب الأحيان على المدخرات المالية للأسر.
٣- تعتمد هذه المشاريع الإمكانيات والمواد المحلية المتوفرة مما يساعد على خفض التكاليف المطلوبة لإنشائها. .
٤- تكون حصة المشروع محدودة وضعيفة وغير مسيطرة على السوق.
٥- ترتكز على المردودية في الأمد القصير أكثر من التركيز كما في المشاريع الكبيرة على المدى البعيد.
٦- تعد في بعض الاحيان صناعة مكملة Subcontractors للصناعات الكبيرة[٣].
٧- عدم قدرتها على تحمل مصاريف التوزيع والتسويق نظراً لإرتفاعها نسبة رأس المال.
٨- مرونتها وقابليتها على التكيف مع ظروف البيئة التي تتواجد فيها وسهولة امكانيتها في تغير خطها الانتاجي او تغير نوع مبيعاتها..
٩- عدم امكانيتها على التطور لإفتقارها الى مواكبة التكنولوجيا والبحث والتطوير..

اهم الفوائد التي تتحقق من هذه المشاريع

تلعب الصناعات الصغيرة دوراً رئيساً في استراتيجيات التنمية في معظم دول العالم، وتمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج سواء كانت في دول متقدمة او نامية، حيث تعطي بعض الدول اهتماماً كبيراً لجملة الفوائد التي تحققها ومنها:

١- تعد مصدر منافسة للمشاريع الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم بالأسعار.
٢- توفر فرص عمل وبكلف استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة العمل الإنتاجي المستخدم، حيث ان اسلوب الانتاج خفيف ورأس المال كثيف العمل فضلاً عن تواضع مؤهلات اليد العاملة المطلوبة مما يعزز امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني المستوى العلمي والمهني[٤]
٣- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب اقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضعف نطاق السوق ونتيجة لإنخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي او لمحدودية التراكم الرأسمالي.
٤- توفر العملات الاجنبية من خلال تعويض الاستيرادات والاسهام في التصدير احياناً.
٥- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية السكانية حيث ان تواجدها يساعد في جعلها مناطق جذب سكاني مما يسهم في تحقيق التوازن في التنمية الاقليمية ويقلل الضغط على مراكز المدن.
٦- تعظيم الافادة من الخدمات المحلية.
٧- استخدام اسلوب التكنولوجيا المحلية.
٨- الاسهام في تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية او الاحتياطية.
٩- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف[٥].

---

[٣] د. ماهر حسن المحروق، د. ايهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اهميتها، ومعوقاتها، آب ٢٠١١، ص ٢٣.
[4] http: www. Border. Com.
[٥] د. ماهر حسن محروق، د. ايهاب المقابلة، مصدر سابق ص ٣٠.

العراق والصناعات الصغيرة

١- نشأتها

تجمع الآراء الاقتصادية على الأهمية المتزايدة للمشاريع الصغيرة . اذ ان العراق شأنه شأن بقية دول العالم، اعتمد اقتصاده ومنذ بداية القرن الماضي على هذه الصناعات ولاسيما في المدن الرئيسة للاستفادة من المواد الخام والمدخلات المحلية، بوصفها منفذاً مساعداً في تشغيل الأيدي العاملة والتخلص من البطالة التي أصبحت سمة من سمات المجتمع العراقي ولأن هذه المشاريع تشكل حجر أساس للمشاريع المستقبلية الكبيرة ولدورها المهم في النشاط الاقتصادي.

عمد الجهاز المركزي للإحصاء ومنذ بداية تأسيسه على وضع مقاييس معينة لتوفر المعلومات للجهات التي تحتاجها وفي عام (١٩٨٣) اجرى مسحاً صناعياً شاملاً لكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق فبلغ عدد المنشآت الصغيرة (٣٠.٥٦٥) مشروعاً الا ان انتاجها ظل محدوداً نتيجة لعدم وجود الدعم من قبل مؤسسات الدولة، واهتمامها في ذلك الحين بمؤسسات القطاع العام وترك القطاع الخاص يعاني من الافتقار للتمويل فضلا عن ذلك انشغال الدولة بالحرب العراقية- الإيرانية. حيث انشغلت الدولة في تلك الفترة بالمشاكلات التي برزت نتيجة الحرب العراقية- الإيرانية وجندت نفسها وامكانياتها الى تصنيع واستيراد الوسيلة الدفاعية والتسلح . وفي نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات وبعد انتهاء الحرب، نشطت هذه المشاريع ووصل عددها في عام (١٩٩٠) الى (٤٦.٤١٩) مشروع. وبدخول العراق في حرب الخليج. بدأت هذه المشاريع بالتراجع مرة اخرى وانخفض عددها عام ١٩٩٢ الى (٢٥.٨٩٩) مشروعاً. وذلك لتدمر اغلبها نتيجة للحرب ومحاولة أصحابها إنقاذ المتبقي من ادخاراتهم لإعالة اسرهم في تلك الفترة. وقد شهد عام ٢٠٠٠ ارتفاعاً لم تسجله هذه الصناعة من قبل ووصل عددها الى (٧٧.١٦٧) مشروعاً، ويوضح الجدول رقم (٣) إعداد هذه المشاريع مقارنة بعدد المشاريع المتوسطة للمدة من (١٩٨٨- ٢٠٠٩) ونسبتها المئوية من مجموع كلتا الصناعتين.

جدول (٣) عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للفترة من ١٩٨٨- ٢٠٠١

السنة	١ الصغيرة	٢ المتوسطة	٣ المجموع	النسبة (١: ٣)
١٩٨٨	٣٩٤٦٠	٢٨٠	٣٩٧٤٠	٩٩.٣
١٩٨٩	٥٣٣٧٨	٤١٤	٥٣٧٩٢	٩٩.٢
١٩٩٠	٤٦٤١٩	٣٤١	٤٦٧٦٠	٩٩.٣
١٩٩١	٤٠٣٩٨	٢٢١	٤٠٦١٩	٩٩.٤
١٩٩٢	٢٥٨٩٩	٢١٧	٢٦١١٦	٩٩.١
١٩٩٣	٣١٧٦٩	١٨٢	٣١٤٥١	٩٩.٤
١٩٩٤	٢٦٤٣٢	١٩٣	٢٦٦٢٥	٩٩.٢
١٩٩٥	٣٠٩٤٨	١٢٥	٣١٠٧٣	٩٩.٥
١٩٩٦	٣١٤٣٩	١٢٥	٣١٥٦٤	٩٩.٦
١٩٩٧	٣١٠٤٠	١٣٩	٣١١٧٩	٩٩.٥
١٩٩٨	٢٥٤٦٧	١٦٣	٢٥٢٩٩	٩٩.٣
١٩٩٩	٢٩٤٦٧	١٧١	٢٩٦٣٨	٩٩.٤
٢٠٠٠	٧٧١٦٧	١٥٦	٧٧٣٢٣	٩٩.٧
٢٠٠١	٦٩٠٩٠	١٤١	٦٩٢٣٢	٩٩.٧
٢٠٠٢*	-	٨٠	-	
٢٠٠٣	١٧٩٢٩	٧٩	١٨٠٠٨	٩٩.٦
٢٠٠٤	١٧٥٩٩	٩٢	١٧٦٩١	٩٩.٥
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٧٥	١٠١٦٣	٩٩.٥
٢٠٠٦	١١٦٢٠	٥٢	١١٦٧٢	٩٩.٥
٢٠٠٧	١٣٤٠٦	٥٧	١٣٤٦٣	٩٩.٦
٢٠٠٨	-	-	-	-
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	٥١	١٠٣٤٠	٩٩.٥

المصدر: ١- جمهورية العراق- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات- التقارير السنوية لعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠١٠

٢- لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة في عام ٢٠٠٢، وعام ٢٠٠٨.

وقد شهدت هذه المشاريع بعد عام (٢٠٠٣) واسوة بمشاريع القطاع الخاص والقطاع العام انتكاسة غير طبيعية في مسارها وكان سببها توقف جميع المشاريع في العراق لما تعرضت له من سلب ونهب وتدمير، وارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي، وإغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، وانعدام الأمن مما حدى بأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والصغيرة بالهجرة الى خارج القطر وكانت حالة عامة اثرت على العراق ككل ويوضح الجدول رقم (٤) ما آلت اليه هذه الصناعة والانخفاض الذي وصلت اليه اعدادها حيث وصل عدد هذه المنشآت عام (٢٠٠٩) الى (١٠٢٨٩) مشروعاً.

جدول رقم (٤)
عدد المنشآت الصغيرة والمشتغلين فيها للمدة ١٩٩٩- ٢٠٠٩

تعدين

السنوات	عدد المنشآت	عدد المشتغلين		قيمة الانتاج بآلاف الدنانير	قيمة المستلزمات بالآف الدنانير
		بأجر	بدون اجر		
١٩٩٩	٢٩٤٦٧	٢٦٧٦٦	٣٥٥٦٥	١٤٥٣٥٧٠١٧	٧٢٣٤٧٠٧١
٢٠٠٠	٧٧١٦٧	٧٣٤٣٢	٩١١٤٧	٤٨٢٢٣٥٧٧٧	٢٢٦٤٦٤٣١٦
٢٠٠١	٦٩٠٩٠	٦٠٦٠٢	٨٢١٢٢	٤٦٩٦٠٧٩٦٩	٢٣٤١٧٦٠٩٣
٢٠٠٢ *	-	-	-	-	-
٢٠٠٣	١٧٩٢٩	٢٩١٨٧	٢١٠٢٠	٤١٣٧٢٩٨٣٥	٢١٩٨٥٥٧١٠
٢٠٠٤	١٧٥٩٩	٤٢٩٢٥	٢١٤١٣	٨١٥٩٧٧٨٤٥	٥١٣٠٧١٥٧٢
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٢٥٠٧٧	١١٣٠٢	٦٥٨٦٥٥٣٦١	٣٨٢٢٥٤٢٠٦
٢٠٠٦	١١٦٢٠	٣٢٤٧٦	١٤٠١٨	١١٠٣٧٥٦٧٩٤	٦١٧٠٩٥٦٨٧
٢٠٠٧	١٣٤٠٦	٣٥٦٤٧	١٨٠٣٢	٨١٢٤٤١١٥١	٤٦٧١٨٩٧٣٧
٢٠٠٨ *	-	-	-	-	-
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	١٧٦٧٨	١٠١٠٢	٨١٥٩٥٣٥٢٨	٣٨٩٢٣١٢٨٥

المصدر/ المجموعة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للاحصاء- وزارة التخطيط
*** لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة في عام ٢٠٠٢، وعام ٢٠٠٨.**

واذا نظرنا الى محافظات العراق عدا كردستان فنلاحظ الانخفاض والتدهور الواضح على إعدادها بمقارنة بسيطة بين عام (٢٠٠١ و ٢٠٠٩) في الجدول رقم (٥). وبإستخراج نسب الانخفاض تبين ان التغير الذي طرأ على عدد المشاريع الصغيرة في المحافظات العراقية وخاصة محافظتي بغداد والبصرة والتي تعتبر اللتين تعدان من اهم المحافظات العراقية واللتان سجلتا اعلى نسبة انخفاض بين المحافظات وقد جاء ذلك نتيجة للظروف التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ اذ توقفت معظم المشاريع الصغيرة لهجرة العاملين فيها (داخلياً وخارجياً) وبدأ المقترضين منهم بالتهرب من سداد القروض واستغلالها مع مدخراتهم في سد متطلبات اسرهم المعاشية ولا سيما بعد ان ارتفعت مستويات الاسعار الى نسب لم تستطيع معها الدول في السيطرة عليها.

انواع صناعة المشاريع الصغيرة في العراق

١- صناعات يدوية وهي تحتل اغلب الصناعات الصغيرة والمعتمدة على الخبرات العائلية المكتسبة كصناعة الجلود والحياكة وصناعة المنتجات التراثية[٦].
٢- الصناعات الغذائية/ كصناعة الالبان والمربيات والخضروات وطحن وجرش الحبوب.
٣- صناعة ميكانيكية وكيمياوية/ وتشمل صناعة بعض الالات والمعدات الزراعية وقطع الغيار وصناعة الاحبار والاصباغ.

جدول رقم (٥)
مقارنة عدد المشاريع الصغيرة في المحافظات العراقية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩ عدا كردستان عدد

	٢٠٠١ (١)	٢٠٠٩ (٢)	النسبة % بين ١ و ٢
نينوى	٨١٤٩	١٢٨٣	(-) ٨١.٥%
التأميم	٣١٩٨	٥٤٣	(-) ٧٣%
ديالى	٥٢٥٧	١٠٦٧	(-) ٧٩.٧%
الانبار	٤٤٨٢	٧٩٦	(-) ٨٢.٢%
بغداد	٢١٠٤٨	٨٨٣	(-) ٩٥.٨%
بابل	٥٤٢٩	٨٨٢	(-) ٨٠.٥%
كربلاء	٣٣٦٠	٥٠٦	(-) ٨٤.٩%
واسط	٢٨٨٣	٤٨٥	(-) ٨٣.١%
صلاح الدين	٣٠٧٩	٤٢٨	(-) ٨٦%
النجف	٥٢٢٤	٨٢٥	(-) ٨٤.٢%
القادسية	٢٢١٧	٦٩٢	(-) ٦٨.٧%
المثنى	١٢٦٢	٣٦٣	(-) ٧١.٢%
ذي قار	٣٦٨٣	٧٣٦	(-) ٨٠%
ميسان	٢٧٣٤	٤٧٣	(-) ٨٢.٦%
البصرة	٦٠٦٢	٣٢٧	(-) ٩٤.٦%

المصدر/ المجموعة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق للسنوات ٢٠٠٠- ٢٠٠١ و ص ٦٠ ٢٠١٠- ٢٠١١ ص ٤٥

ويوضح الجدول رقم (٦) انواع الصناعات التي تقوم عليها هذه المشاريع والتي لم تتغير ولم تختلف انواعها منذ التسعينات. ومن الجدول نلاحظ ان اهم هذه المشاريع هي المشاريع التي تقوم على انتاج المواد الغذائية وتليها في الاهمية منتجات خدمات التعدين غير المعدنية.

(٦) راضي محسن داود، الدعم الفني والمهني، استراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، تشرين الاول، ٢٠١٠ ص ٤.

جدول رقم (٦)
انواع الصناعات الصغيرة وقيمة الانتاج ومستزماته لعام ٢٠٠٩

نوع الصناعة	قيمة الانتاج الالاف الدنانير	قيمة المستلزمات بالالاف الدنانير
التعدين والاستخراج	-	-
المواد الغذائية	٣٦٨٩٦٦١١٢	١٤٥٨٤٠٦٧٤
المنسوجات	١٦٢٤١٩٥٢	٩٠٧٧٨١٥
الجلود ومنتجاتها	١٠٣٦٤١٧١	٥٨٩٩٩٢٨
خياطة الملابس الجاهزة	٢١٥٥٩٤٤٧	٩١٦٠٠٨٢
منتجات الخشب والاثاث	٣٩٩٥٨٥٢٢	١٩١٧١٨٣٣
صناعة المنتجات الكيمياوية	٢٠٥٠٠٦٤٠	١٢٣٧٧٥٩٨
المنتجات الورقية والطباعة	٨٣٤٧٦٩٠	٢٣٩٥٣٩٤
منتجات الخدمات التعدينية غير المعدنية	٢٠٢٨٦٩٢١٧	١١١٤١٣٣٧١
الصناعات المعدنية الاساسية	١٤٥٢٧٢٠٤	٩٨٨٧١٧٢
المنتجات المعدنية عدا المكائن	٨٢٠٨٣٠٨٠	٣٩٥٥٠٦٠٤*
صناعة وتصليح اللوازم الكهربائية	-	-
صناعة وتصليح وسائط النقل	-	-
صناعات متفرقة	٣٠٠٨٣٧٧٨	٢٤١٨٢٨٣٤
خدمات صناعية	-	-
صناعة وتصليح المكائن	٤٥١٧٢٠	* ٢٧٣٩٨٠

المصدر/ الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة السنوية لعام ٢٠١٠- ٢٠١١ . ص ٢٥
وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٠- ٢٠١١. ص ٢٥

اسباب انخفاض عدد المنشآت الصغيرة في العراق

ترجع أسباب الانخفاض الكبير في هذه المشاريع الى ما يأتي:

١- حالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد العراقي بسبب ما مر به من ظروف خلال العقدين الماضي والحالي وتأثر هذا القطاع والقطاعات الاخرى بالحروب المتكررة والحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد لأكثر من ١٠ سنوات وكارثة (٢٠٠٣) وما لحقها من تدمير لأكثر المرافق حيوية.
٢- اتخاذ الدولة سلسلة من الإجراءات لمنع استخدام مفردات البطاقة التموينية لأغراض صناعية مثل مادة الطحين والسكر والزيوت في معامل الحلويات ومعامل الخبز مما ادى الى إغلاق عدد كبير من هذه الصناعات والتي تعد من المشاريع الصغيرة[٧].
٣- توقف الدعم الحكومي وصعوبة الحصول على العدد والأدوات للمكائن المستعملة في المشاريع الصغيرة بعد الحصار وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء. ويضاف الى ذك توقف المشاريع المتوسطة والكبيرة التي تعتمد بعضها على منتجات المشاريع الصغيرة بسبب دمارها او فقدان المستثمرين فيها لرؤوس أموالهم نتيجة لتراجع مستوى النشاط الاقتصادي.
٤- ارتفاع مستويات التضخم في البلد وازدياد تكاليف التشغيل وانخفاض قيمة الدينار العراقي مما ادى الى انهيار طبقة صغار المستثمرين.
٥- تفضيل توجيه المدخرات الأسرية لمحدوديتها الى تغطية الاحتياجات الحياتية والخدمات الأساسية لضمان استمرارية الحياة.
٦- اصطدام هذه المشاريع بأزمة التمويل من حيث قلة عدد المصادر التمويلية وعدم توفر الضمانات المطلوبة والمشاكلات المالية عند التنفيذ الفعلي للمشروع.[٨]

---

[٧] راضي محسن داود، مصدر سابق ص ٨.
[٨] د. اسامة عبد المجيد العاني، دور الوقف في تمويل المشاريع الصغيرة – مجلة اثارهم، ص ١٥ موقع الانترنيت .www: atharhum. com

سلبيات المشاريع الصغيرة وايجابياتها

١- سلبياتها

أ- يعد قطاع المشاريع الصغيرة في العراق قطاعاً غير منتظم ومعظم مشاريعه غير مسجلة رسمياً، وان معظم العاملين فيه من العمالة غير الماهرة وغير المتدربة، وطرائق الانتاج فيه تقليدية بعيدة عن التكنولوجيا، ان هذا القطاع لم يبنى على المفاهيم التجارية الحديثة وينطبق ذلك على جميع عملياته ادارياً ومالياً، وينتشر في قطاع تجارة الجملة والمفرد والصناعات الزراعية.

ب- ان توزيع الادوار بينه وبين قطاع العام لم يحسم ازمة الاقتصاد العراقي بل ترك آثاراً سلبية فاقمت المشاكلات الاقتصادية. وظهرت واضحة في الزيادات السريعة في اسعار السلع الاستهلاكية وارتفاع معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع تكاليف التشغيل.

ج- التباين الكبير بين اعداد العاملين الاجمالية في القطاع عن بقية انحاء العالم حيث اتسمت بالقلة فيها وفي رأس المال.

د- العلاقة الايجابية بين اسهام قطاع المشاريع الصغيرة في التشغيل والناتج المحلي مع متوسط نصيب الفرد حيث ان التوسع في المشاريع الصغيرة يتطب استثماراً لتمويلها وان الاستثمار بصورة عامة هو عامل مهم من عوامل نمو الناتج المحلي الاجمالي من جهة ومن جهة اخرى فتمويلها سوف يساعد على خلق فرص عمل لغير العاملين وبالتالي فسوف تزداد دخول العامين في هذا القطاع والعكس بالعكس، فالعلاقة عكسية بالنسبة لإسهام القطاع غير المنتظم مع متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي.

هـ- هناك علاقة عكسية بين المعوقات المالية والتضخم والمشاريع الصغيرة حيث ان تمويل هذه المشاريع يسد جزء من الطلب المحلي الذي يتفاقم ويكبر في حالة التضخم (الطلب اكبر من العرض) وسوف يسهم ذلك في تقليل عجز العرض السوقي للسلع ومن ثم يؤدي الى خفض مستوى الاسعار ومستوى التضخم نسبياً.

٢- ايجابياتها

أ- يشهد الاقتصاد العراقي نهضة جديدة في عملية تفعيل دور القطاع الخاص وإعطائه الدور المناسب في عملية النهوض الاقتصادي لأن العراق دولة نفطية تعتمد بصورة رئيسة في دخلها القومي على صادراتها من النفط، وقد يسهم قطاع المشاريع الصغيرة في عملية تنويع هذه الصادرات[٩].

ب- لأن هذا القطاع قطاع كثيف العمل، فإنه يساعد في عملية استيعاب الاعداد الكبيرة من غير العاملين خاصة وقد ارتفعت معدلات البطالة في العراق وبلغت معدلاتها ما يفوق ٣٥% من اعداد الاشخاص القادرين على العمل.

ج- ان المشاريع الكبيرة ماهي الا تجميع لإنتاج المشاريع الصغيرة والتي تتكامل افقياً ورأسياً واماميا وخلفياً مكونة فيما بينها مشاريع عملاقة، والاهتمام بها سوف يكون الخطوة الاولى نحو الانطلاق الصناعي والزراعي وتكوين قاعدة عريضة لتزايد الناتج المحلي الاجمالي وبمعدلات تراكمية لرأس المال[١٠].

---

(10) United State Agency , P. 12.

[١٠] منتدى الناصرية- مشروع الحوار العام، هل تدعم الدولة المشاريع الصغيرة كما في اليابان. شباط ٢٠٠٩

د- تخفيض عبء الميزانية العامة للدولة والمتأتية عن التوظيف في القطاع العام والتقليل من نسب البطالة المقنعة التي يتميز بها هذا القطاع حيث ان تشجيع الدولة لتمويل المشاريع الصغيرة سوف يفتح باباً للتشغيل بدلاً من الاقبال الشديد للعمل في القطاع العام ومن ثم سيخفف العبء على الميزانية من جهة ويخفف من البطالة المقنعة نتيجة اقبال العاملين على هذا القطاع. مما سوف يساعد في تقليل الفساد المالي والاداري والبيروقراطية المتفشية على هذا القطاع.

هـ قدرة المشاريع الصغيرة على التكيف في أية بيئة اسهمت في نشرها في مناطق مختلفة، ومدن رئيسة وقرى بعيدة مما سيؤدي الى رفع كفاءة ساكني المناطق البعيدة غير المتعلمين في الجوانب الفنية والادارية وسيكون عاملاً مهما في تقليل الهجرة الى المدينة وما تسببه من اضرار للاقتصاد الوطني.

و- تعد هذه المشاريع قناة رئيسة لتنمية المدخرات واستثمارها في عملية التمويل مما يؤدي في المستقبل الى جذب الأموال التي هاجرت خلال العقد الحالي واستخدامها في عملية الاستثمار الوطني.

ز- توافر النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على المستوردات التي ملئت الأسواق العراقية والدخول الى الاسواق المجاورة من خلال المنتجات الوطنية.

ح- تعد هذه المشاريع ميدان للتطوير والتدريب للقدرات والمهارات في جميع القطاعات (الصناعي والزراعي والخدمي) ونواة للانتقال من مستوى الى اخر عن طريق اعتماد العامل فيها على الكسب الفردي والتطور التلقائي.

تمويل المشاريع الصغيرة في العراق

يتصف قطاع التمويل للمشاريع الصغيرة في العراق بالداينيمكية والتنوع الإنتاجي والغرض منه توسيع قاعدة المستفيدين وتنوع الأسواق، وقد حاولت الحكومة العراقية وبعد عام ٢٠٠٣ خلق البيئة المناسبة للوساطة المالية وتوسيع مجال الاستفادة من القروض (بعد ان هجرت هذا القطاع لمدة زمنية تتجاوز العقد من الزمن لما واجهته من ظروف صعبة) حيث تم تقسيم القروض على ثلاثة اقسام كالاتي[١١]

١- اقل من (٥٠٠٠ $) وعدد العاملين (٢-١) عامل.
٢- (٥٠٠١ $ - ٢٥٠ ٠٠٠ $)عدد العاملين (٩ – ٣) عامل.
٣- القروض المتوسطة تزيد (٢٥٠ ٠٠٠) $ وعدد العاملين (٢٩- ١٠) عامل .

ملاحظة / قام بتحديد مقدار القرض وعدد العمال لكل فئة بتوجيه الحكومة العراقية- الجهاز المركزي للاحصاء.

(10)United State Agency, op. cit, P6.

مؤسسات التمويل في العراق

يتكون الجهاز الاقراضي في العراق من:-

١- البنك المركزي

وهو السلطة النقدية والمعنية بالاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في العراق، ويعد من اهم مصادر التمويل في العراق ورغم ذلك فهو مؤسسة غير نشيطة فيما يتعلق في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة، وقد كان ذلك سبباً في تغير سياسته في المدة الاخيرة وبعد الاحتلال مما دفع الجهات القانونية فيه عام (٢٠١٠) الى صياغة مسودات قانونية لوضع سياسة تمويلية خاصة لتمكين مؤسسات الاقراض الاخرى غير الحكومية (NGO) ، ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي نشأت في العراق عام (٢٠٠٣) وتحويلها الى مؤسسات غير مصرفية قادرة على ممارسة عملية الإقراض ووضع الأسس والقوانين التي تمكنها من تنظيم عملها وذلك لتوفر العمل الى الاف الأيدي العاملة العاطلة وتقديم الدعم الى الصناعة في البلد.

وقد تم تحديد الحدود الدنيا والعليا لكل قرض وتوضيح المسائل القانونية تبعاً لنظام المؤسسات للمنشور (٧٧) والمرقم (٢١) لعام (١٩٩٧)[١٢]

٢- المصارف الحكومية

١- مصرف الرشيد
٢- مصرف الرافدين

٣- (٥) مصارف حكومية اخرى (متخصصة)

١- المصرف التجاري
٢- المصرف الزراعي
٣- المصرف الصناعي
٤- المصرف العقاري

٤- (٢٢) اثنان وعشرون مصرف خاص صغير.

٥- (٧) سبعة مصارف اسلامية.

وتتميز هذه المصارف وبصورة عامة بضعف النظام المصرفي فيها بعد عام ٢٠٠٣، ولا تزيد نسبة اسهام هذه الشريحة في العملية الاقراضية عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، ويسيطر مصرفي الرافدين والرشيد على حوالي ٩٠% من إجمالي الأصول المتداولة[١٣]. وبوجه عام فإن قلة خبرة العاملين فيها بأصول الاقراض للمشاريع وضيق حدود الوساطة المالية بينهما وعدم كفاية المهارة لتحليل مخاطر الائتمان واجراءات التدفق النقدي من المشاكلات التي تميز هذه المصارف واذا اضفنا الى ذلك مجموع العوائق التي تضعها المؤسسات المالية بوجه المقترض، فسوف نلاحظ مقدار الصعوبات التي تواجهه في عملية الاقتراض، ومن هذه المعوقات يمكن ان نذكر ما يأتي:-

---

(12)Walid Abdel Nabi ,Iraq centrol Bank and the Importance of SMEs and financing to Support Econmy Development. Iraq daily News, Aug, 2011.
(13) United State Agency, op.cit, P8.

١- على الرغم من حاجة مالك المشروع الى أئتمان طويل الأمد، فإن المدة التي تضعها المصارف لعملية سداد القرض (سنة واحدة) غير كافية وقصيرة جداً وقد تؤدي في اغلب الأحيان الى انهيار المشروع في البداية
٢- الضمانات المطلوبة لأجل الموافقة على الاقراض (كالأراضي والعقارات) تشكل حجراً لا يمكن ازاحته لكون المقترض من طبقة لا تمتلك هذه الأصول.
٣- اسعار فائدة القرض المفروضة من قبل المصارف مرتفعة جداً لا تتناسب مع ايرادات هذه المشاريع، مما يدفع اصحابها الى التخلي عن فكرة الاقتراض.
٤- عدم وجود قوانين وتشريعات تحمى أصحاب هذه المشاريع في حالة عدم إمكانية الدفع، مما يقلل من عددها ويزرع خيبة الأمل في قلوب أصحابها في إمكانية الاحتفاظ بها او عدم استمرارها.
٥- ضعف خبرة أصحاب المشاريع الصغيرة في مجالات متعددة. مثل توضيح هيكلية مصاريفها وكيفية تقسيمها يجعل رؤوس الأموال الظاهرة في ميزانيتها ضئيل وغير مشجع للمصارف، وقد يكون ذلك ايضا بسبب خوفها من المسائلة الضريبية، مما يجعل المصارف حذرة في عملية الإقراض.
٦- الروابط والمصالح المشتركة (ادارة مشتركة وملكية مشتركة) التي تربط المصارف والعاملين فيها بالمشاريع الكبيرة، تدفعها الى تفضيل أقراضها على إقراض المشاريع الصغيرة.
٧- عدم وجود دراسات جدوى للاعتماد عليها عند الاقراض لتعزيز الثقة في تحقيق الأرباح خلال المدى القصير.
٨- تأثر حجم الأرباح المصرفية بإرتفاع الكلف الادارية لإقراض هذه المشاريع[١٤].

فضلا عن ذلك، فإن انعدام الامن وتضخم الأسعار التي تؤدي الى ارتفاع تكاليف التشغيل والضرائب والإجراءات الحكومية والأنظمة والتعليمات وندرة المواد الأولية، والمنافسة في سوق العمل ونستطيع ان نتصور الصعوبات التي تواجه هذه المشاريع في عملية التواجد والاستمرارية.

المشاكل التي تعانيها منها المصارف في عملية التمويل

تبرر المصارف صعوبة إجراءاتها في تمويل المشاريع الصغيرة وحذرها بما يأتي:

١- ارتفاع درجة المخاطرة في عملية السداد مما يدفع البنك الى زيادة الخوف والحذر من جدوى الإقراض.
٢- عدم قدرة المقترض على تقديم الضمانات اللازمة لعملية الإقراض والتي تشكل في بعض الأحيان (٤) أمثال القرض[١٥].
٣- التخصص التمويلي للبنوك والاهتمام بالقروض الضخمة ذات المنافع والفوائد العالية وعدم وجود محافظ اقراضية لهذه الشريحة.
٤- نقص الخبرة لدى أصحاب المشاريع الصغيرة في التعامل مع المصارف وضعف وسائل الاقناع[١٦]
٥- صعوبة التمييز بين تمويل الفرد وتمويل المشروع، وافتقار عامل الثقة في صاحب المشروع الصغير ودرجة جدارته الائتمانية .
٦- انخفاض قدرة صاحب المشروع على تسويق منتجاته مما ينعكس سلباً على مشروعه ثم على سرعة دوران رأس ماله مما يؤثر في عملية سداد القرض.

---

[١٤] محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الاسلامي للمشاريع الصغيرة، ٢٠٠٤. ص ٦٠.
[15] United State Agncy, (US Aid) op. cit, P60.
[١٦] د. ماهر حسن المحروق/ مصدر سابق ص ٢٧

مؤسسات الاقراض الخاص ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة

نشأت هذه المؤسسات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة لما وجدته من بيئة صالحة في البلد الذي غر ق في مجموعة من المؤشرات التي فرضتها عليه ظروف الحرب الصعبة والحصار الاقتصادي والتي زادت عن عقدين من الزمن. ومن هذه المؤشرات:

أ- ان (٣٥%) من الأسر يأتي دخلها من عملها في القطاع العام[١٧] يضاف الى تلك النسبة (١٥%) دخول تمويلية ومعاشات تقاعدية مما يشكل (٤٥%) كنسبة في نظام التوزيع العام و ٥٥% بدون عمل او بأعمال كسب بسيطة.

ب- وضع امني غير مستقر مما يشكل بيئة غير مناسبة للاستثمارات الأجنبية.

ج- عدد كبير من المهجرين داخلياً وخارجياً يزيد عن (٤) ملايين نسمة، يحتاج الكثير منهم الى مشروع صغير يزيد من أمانهم واستقرارهم بشروط إقراض مرنة لا تزيد من مشاكلاتهم وتمكنهم من الاستمرار.

د- نسبة عالية من الفقر في بلد نفطي، قدر معدلها من قبل البنك الدولي ٢٣% يعيش افراده على متوسط دخل يومي مقداره ٢.٢٠ دولار امريكي، يضاف الى ذلك ما يعانيه مواطنيه من نسبة بطالة عالية وصلت معدلاتها بين (٣٠-٣٥%) . الجدول رقم (٧) يوضح معدل الفقر ونسبته في بغداد وباقي محافظات العراق بضمنها اقليم كردستان وقد حققت مؤسسات الإقراض الخاصة انتشاراً واسعاً وساهمت في تمويل العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبلغ اجمالي قروضها عام ٢٠١٠ الى (١٩٠٤٦٥) قرض بقيمة ٤٢٤$ مليون وامتازت هذه المؤسسات بتنوعها وسعة سوقها، وانتشارها بصورة سريعة وذلك لتعطش المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى مصادر اقراض بشروط مختلفة ومواصفات تفوق قروض المصارف المتواجدة بأنواعها[١٨].

وقد نشأت هذه المؤسسات كأداة لمساعدة ضحايا الحرب والعنف ولتوافر الخدمات المالية بصورة مستدامة للقادرين على العمل والمستعيدين من القطاع المالي.

وشملت هذه المؤسسات

أ- مؤسسات داعمة.

ب- مؤسسات وبرامج التمويل الصغير الحكومية.

---

(17) United State Agncy , (US Aid) op. cit, P. 10

18 United state Aegncy (US Aid) p. 12

أ- المؤسسات الداعمة

تعتمد هذه المؤسسات في رؤوس أموالها على جهات خارجية مستمرة ساعدت في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو العراق وخلقت نظاماً تمويلياً متواصل في جميع القطاعات والمحافظات من الشمال الى الجنوب عن طريق انشاء مؤسسات تمويل محلية مدعومة وحجتها في ذلك خدمة المجتمعات المحلية من خلال إستراتيجية تقديم قروض مقبولة وتوفير واحات أستقرار في المناطق العنيفة وغير العنيفة، ومحاولة توفير بيئة آمنة واستمرار ذلك. وقد أستعانت في ذلك بمنظمات غير حكومية NGO، وأعتبرت الحكومة العراقية في بداية (٢٠٠٣) ان هذه النشاطات، نشاطات غير قانونية ثم ما لبثت ان عدلت قانونها الذي سنته في البداية ووضعت قانون جديد للمشاريع الصغيرة (mierofinanceInd)(MFI) دفع مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية الى مناقشة مواضيع متعددة شملها القانون مثل تخفيض معدلات الفائدة- القواعد المحاسبية- الضرائب على العوائد المتحققة غير الحكومية، على ان تستمر خدمات هذه المنظمات لهذه الشريحة من المجتمع وتوفير القروض للعراقيين من اصحاب هذه المشاريع (ذوي الدخل المحدود) والعمل مع وزارات الدولة مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة والمعادن، وان تواصل أثبات كفائتها في معالجة المشاكل وتقديم الخدمات التمويلية وزيادة فرص الابتكار لتوسيع سوق العمل لهذه المشاريع. وقد بدأت هذه المؤسسات بفتح مؤسسات تدريب في جميع المحافظات لزيادة عدد المدربين- لتعزيز خبرة اصحاب المشاريع في مجالات متعددة (الانتاج، الادارة، التسويق. السيطرة على الخزين) [١٩] . وقد تم عقد عدة اجتماعات لمؤسسات التدريب في العراق والاردن وخاصة بالنسبة للمناطق الشمالية واقليم كردستان.

ب- مؤسسات برامج التمويل الصغيرة الحكومية

عمدت الحكومية العراقية الى إنشاء برنامج التمويل الأصغر لما لهذه المشاريع من أهمية وفائدة في مكافحة الفقر والدفع بعجلة النمو الاقتصادي الى الأمام، وقد بلغ سعر الفائدة المدعم للحصول على القروض ٢% عام ٢٠٠٧ والى صفر % عام ٢٠٠٨، بدأ هذا البرنامج وفي منتصف الاول من عام ٢٠٠٧ كبرنامج رائد بتغطية سوق واسعة وبتنوع كبير للخدمات المقدمة بداية من بغداد وصولا الى جميع المحافظات (عدا أقليم كردستان). تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وقد حققت فعلا نجاحات مقبولة وخاصة في مدينة بغداد ومع الأسر غير المتمكنة وشملت أيضا النساء المطلقات والأرامل المعيلة لأسرتها، وكذلك منحت قروض للمعوقين وغير القادرين على العمل والمهجرين، وساهمت وبقروض بسيطة في حل كثير من مشاكل البطالة[٢٠].

---

[19] United State Aency, OP. cit, P. 25.
[20] United State Aency, Ibid, P. 14.

جدول (٧) معدل الفقر في المحافظات العراقية لعام (٢٠٠٩)

المحافظات	عدد السكان	عدد الفقراء	نسبة الفقر
بغداد	٦,٣٨٦ ,١٠٠	٦٣٨ ,٦١٠	١٠%
بابل	١ ٤٤٤ ,٤٠٠	٥٩٢ ,٢٠٤	٤١%
كربلاء	٧٥٦ ,٠٠٠	٣٠٢ ,٤٠٠	٤٠%
النجف	٩٤٦ ,٣٠٠	٣٧٨ ,٥٢٠	٤٠%
ديوانية	٨٦٦ ,٧٠٠	٣٤٦ ,٦٨٠	٤٠%
واسط	٩٤١ ,٨٠٠	٣٧٦ ,٧٢٠	٤٠%
ديالى	١٣٧٣ ,٩٠٠	٢٧٤ ,٧٨٠	٢٠%
نينوى	٢٤٧٣ ,٧٠٠	٤٩٤,٧٤٠	٢٠%
صلاح الدين	١٠٧٧ ,٨٠٠	٤٣١ ,١٢٠	٤٠%
كركوك	٨٣٩ ,١٠٠	١٦٧ ,٨٢٠	٢٠%
دهوك	٦١٦ ,٦٠٠	٦١ ,٦٦٠	١٠%
اربيل	١ ٨٤٥ ,٠٠٠	٥٥ ,٣٥٦	٣%
سليمانية	٢ ١٥٩ ,٨٠٠	٦٤ ,٧٩٤	٣%
بصرة	١٧٦١ ,٠٠٠	٧٩٢ ,٤٥٠	٤٥%
ميسان	٧٤٣ ,٥٠٠	٢٩٧ ,٤٠٠	٤٠%
مثنى	٥٣٦ ,٣٠٠	٢٦٢ ,٧٨٧	٤٩%
ذي قار	١٤٢٧ ,٢٠٠	880, ٥٧٠	٤٠%
الانبار	١٢٨٠ ,٠٠٠	١٩٢ ,٠٠٠	١٥%
المجموع	٣١ ,٢٣٤ ,٠٠٠	٧ ,١٨٣ ,٨٢٠	٢٣%

Source: United State Agency, for International Development (USAIO) , 2010, p. 9.

١- معتمد عل المسح السكاني للعوائل لعام ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ للجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات التكنولوجية- جمهورية العراق.

٢- تجزئة السكان حسب المحافظات معتمد على تقديرات الحكومة للسكان للأمم المتحدة لعام ١٩٩٧.

وقد تم أنشاء برنامج مماثل في وزارة الصناعة والمعادن لتشجيع هذه المشاريع وتطويرها للمساهمة في تنمية القطاع وقد ساهمت مؤسسات كثيرة من اجل توسيع هذه القروض لتشمل عدد اكبر من المستفيدين[٢١].

والجدول رقم (٨) يوضح المقارنة بين المصارف العراقية ومنشآت التمويل الأخرى.

جدول (٨) مقارنة بين المصارف ومؤسسات التمويل الخاص في العراق
للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠*

التفاصيل	المصارف العراقية	مؤسسات التمويل
عدد كل منهما	٤٠ مصرفاً[٢٢]	١٤ مؤسسة
عدد الفروع أ- بغداد ب- محافظات	٢١٠ فروع ٣٤٨ فرع	١٠٠ فرع
عدد العملاء الاجمالي	٩٣٠ .٠٠٠*	٦١.٩٦٨
عدد المقترضين (مشاريع صغيرة ومتوسطة)	١٧٠٠*	٥٠.١٢٥
حجم القروض	٥٠٠٠ $ - ٢٥٠.٠٠٠ $	٥٠٠ $ - ٢٥.٠٠٠ $
سعر الفائدة	١٠ – ١٨%	١٢% - ١٨%
مدة استرداد القرض	١ – ٢ سنة	سنة واحدة
الضمانات الواجب تقديمها	عقارات- ممتلكات- اراضي ضمانة من شركة عراقية	موظف في الدولة- مجموعة اشخاص ضامنين
الخدمات المقدمة (انواع القروض)	- قرض مشروع صغير - قرض عادي	قروض مشاريع زراعية– قروض صناعية– قروض عقارية- قروض شراء تكسي- خط استدانة مفتوح
عمليات المراجعة واكمال معاملات القرض	١ – ٥ أسابيع	٢ -٣ ايام

Source: United State Agency for international Development (USAID), P.8.

* عدد العملاء الاجمالي للمصارف العراقية مقدر.

انواع المصارف

* ٢٢ مصرف خاص، ٧ مصارف اسلامية، ٤ مصارف اجنبية، ٧ مصرف حكومية.

[21] International Organizatoin Formigration procurement procedures for small purchases, general Instruction1 #1003 Nov. 2008

*بالنسبة لمؤسسات التمويل الخاص

22 http: // www. Cbi- iq/ index. Php = Iraq Financiallnst

المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق

١- تبعية السياسة الاقتصادية للدولة لقطاع النفط وعدم توجهها لإرساء الأسس الخاصة بتنمية وتطوير هذا القطاع ضمن القطاع الخاص والذي هو آلية مهمة من آليات التطور الصناعي والتكنولوجي. وعدم وجود مؤسسات تخصصية لرعايته وتمويله عدا المصارف والصناديق التمويلية، واهدافها اما تجارية او غير معروفة ولكنها ليست تنموية بالطبع. تدعمها بطريقة ضيقة عكس ما موجود في دول العالم الاخرى[٢٣].

٢- عدم توفر او تردي البنى التحتية وافتقار البلد الى التجمعات الصناعية الحديثة التي تتوفر فيها كافة الخدمات (طاقة كهربائية، وقود، اتصالات، طرق ربط بالطرق الرئيسية) وذلك لعدم وجود من يهتم بالمناطق والمدن الصناعية.

٣- صعوبة المعاملات في دوائر الدولة، وصعوبة الحصول على الاجازات والتراخيص والتعقيدات التي يواجهها اصحاب المشاريع من فساد اداري ومالي في الدوائر المعنية والرشاوي. وقد احتل العراق في دراسات البنك الدولي المركز (١٦٦) من اصل (١٨٦) دولة في سهولة ممارسة انشطة الاعمال في الوقت التي احتلت سنغافورة المركز الاول والسعودية المركز الحادي عشر (١١) في التصنيف العالمي. اما في التصنيف العربي فقد حل العراق في المرتبة الاخيرة[٢٤]. حيث شمل التقرير عدد من المؤشرات (الاجراءات، والوقت والكلفة).

٤- عدم وضوح رؤيا الدولة منذ تواجدها (٢٠٠٣) حيث لم تساهم في دعم أي من القطاعين الزراعي والصناعي في القطاع العام او الخاص مما يؤدي الى اعتماد اصحابها على السوق السوداء مما يؤثر على قدرتها في عملية المنافسة حتى للسلع الرديئة المستوردة لإرتفاع تكاليف الانتاج.

٥- غياب القوانين والتشريعات ومكملاتها لدعم وحماية وتنظيم هذه المشاريع والمساعدة في نموها وصمودها امام كل ما يواجهها في الظروف الحالية للصمود وسط عملية الاغراق السوقي بالسلع والمنتجات الرديئة.

٦- عدم الاهتمام بالبنى التحتية واعتبارها من الأولويات المهمة، وبناء المجمعات الصناعية الحديثة بخدماتها وتأجيرها بأسعار رمزية للراغبين من خريجي الجامعات والنساء (الأرامل والمطلقات) وتوفير منافذ تسويقية لمنتجاتهم[٢٥].

٧- عدم التعامل مع مرجعية واحدة في تسيير المعاملات وبشكل هرمي لكي لا تعمل البرامج والسياسات المختلفة على تقاطع الرؤى واطالة الزمن وتشتيت جهود العاملين في هذا القطاع.

٨- عدم وجود قاعدة بيانات لكل ما يتعلق بهذه المشاريع من حيث عددها، عدد العاملين، الجنس، قيمة الانتاج، مدخلات القيمة المضافة وقطاعات الانتشار لتمكين العاملين والأخصائيين في هذا المجال من وضع برامج تطوير وخطط ودراسات فالمعلومات الموجودة في الوقت الحاضر لا تتعدى الاحصاءات المعتمدة على برامج ونظم العينات.

---

[٢٣] خطة التنمية الوطنية، وزارة التخطيط للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٤.
[٢٤] منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتشغيل، مصدر سابق عام ٢٠٠٩.
[٢٥] هالة محمد لبيب، مصدر سابق، ٢٠٠٢ ص ١٧.

الاستنتاجات

١- تعد المشاريع الصغيرة منافسة لمشايع الكبيرة، وبالتالي فهي تحد من قدرتها على التحكم بالأسعار مما يؤدي في النهاية الى موازنة الاسعار وعدم استغلال اصحاب المشاريع الكبيرة للمستهلكين.
٢- تساعد على حل مشكلة البطالة الا انها توفر فرص عمل وبكلف استثمارية منخفضة.
٣- وجود ضعف في البنية التشريعية والقانونية الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة، اذ لازال عدم الاهتمام بدعم هذه المشاريع بخاصة في مجال الدعم المطلوب من الناحية المالية والفنية.
٤- ان منح القروض بضمانات عينية أبعد كثير من المستثمرين في هذه المشايع من الاقتراض وشكل عائقاً في تطوير هذا القطاع الذي يساهم بصورة رئيسة في القطاع الخاص والذي كان من الممكن ان يساعد في توفير فرص للعاطلين عن العمل وبكلف استثمارية مخفضة.
٥- ان تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة تحتل اهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي كافة سواء في الدول المتقدمة او النامية، لما تلعبه هذه المشروعات من دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٦- ان افتقار العراق الى مؤسسات تمويل للمشايع الصغيرة لا تناسب مع ما يمتلكه من موارد ضخمة. واتجاهه في التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق والذي يعتمد بصورة كاملة على القطاع الخاص تمويلاً وتنوعاً وبعيداً عن الاعتماد على موارده النفطية.

التوصيات

١- ضرورة قيام الجامعات والمراكز المهنية بالتركيز على أهمية هذا القطاع في التنمية وفي امتصاص جزء من نسبة البطالة ومجاميع الشباب المتخرج حديثاً والذي سيشكل كادراً ريادياً في تغيير النظرة المتخلفة للعاملين في هذا القطاع
٢- تضع الدولة سياسة اقتصادية ومالية للاعفاء الضريبي التام من ضريبة الدخل ولفترة معينة لكي تمكن المنشآت الصغيرة من زياة رؤوس اموالها وتحقيق بعض الارباح في بداية عمر المشروع وسوف يساعدها ذلك على الاستمرار والثبات..
٣- تعزيز البيئة القانونية للحفاظ وحماية المنتجات الوطنية أمام المنتجات الأجنبية المستوردة، بفرض إجراءات السيطرة النوعي، وفرض الضرائب الكمركية وضرائب استيراد وتحسين المواصفات لسد النقص من المنتجات الوطنية .
٤- تحميل القطاع الخاص مسؤولية الجودة والتطوير للمنتجات والاعتناء بجميع عمليات التصنيع والتغليف والتسويق التي تظهر كفاءته باعتباره الجزء الأهم في هذا الموضوع .
٥- دعم المرأة وتمكينها من العمل في مجال المشاريع الصغيرة وتوفير مستلزمات العمل لها لكونها جزء لا يستهان به من المجتمع العراقي، حيث ان مساهمتها في الوقت الحاضر لا تزيد عن ٤ % من القطاع.
٦- بناء قطاعات مالية بالاضافة الى المصارف تتمكن من توفير القروض للمشاريع الصغيرة بضمانات شخصية تمكن المستثمر من الاقتراض ولا يضر مشاركة هذه القطاعات المالية في عملية ادارة المشايع حتى تضمن فرصة استرداد قروضها.
٧- تقوم الدولة بتشجيع تصريف منتجات هذه المشاريع محلياً وعالمياً ان امكن وتسهم في عملية تعريفها بمصادر المواد الاولية واقامة البرامج التدريبية لكوادرها لتطوير المعرفة المهنية.

المصادر

١- منظمة العمل العربي، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت ٢٠٠٩.
٢- د. عاطف البشراوي ابراهيم، حاضنات الاعمال، مفاهيم ميدانية وتجارب علمية، ٢٠٠٤.
٣- د. ماهر حسن المحروق، د. ايهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اهميتها، معوقاتها، آب ٢٠١١.
٤- راضي محسن داود، الدعم الفني والمهني، استراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، تشرين الاول، ٢٠١٠.
٥- المجموعة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للاحصاء- وزارة التخطيط ٢٠٠٢- ٢٠٠٨، ٢٠١٠- ٢٠١١.
٦- منتدى الناصرية، مشروع الحوار العام، هل تدعم الدولة المشاريع الصغيرة كما في اليابان. شباط ٢٠٠٩.
7- Walid Abdel Nabi, Iraq Control Bank ad the Importance of SME, and financing to Sopport Economy development, Iraq daily News, Aug, 2011. htt p. www. Border. Com.
8- US. Agecy for International Developmet.
9- (USAID) , June , 2010.
١٠- محمد عبد الحميد فرحان، التمويل الاسلامي للمشاريع الصغيرة، ٢٠٠٤.
11- International Organization formigration Procurement for small purhases, general Istraction , 1003. 2008.
12- http: // www. Cbi- iq / index. Php. Iraq Financiallnst.
١٣- خطة التنمية الوطنية- وزارة التخطيط، ٢٠١٠- ٢٠١٤.

The Role of Supporting the Microfinance Industry In Iraq

Abstract

The Economist opinion (views) gathered on the great Importance's of small enterprise on the production sectors at Developed or in developing countries, statistics indicate that these enterprise represent almost 90% of the total enterprises in most economies in the world.

Many of these enterprises have originated in Iraq since the beginning of last century and the question of financing these enterprises remained an issue facing the most of workers in this sector, because of the peculiarty of which are characterized by which as a lack of financial abilities and the difficulty of obtain the sources of financing in Iraq and considered the enterprise as the guarantor of fulfilling Financial obligations. After 2003 signs of interest in these enterprise egan from the Current Iraqi Government dispite of the conflicts in Iraq economy and difficulties such as unemployment, poverty, inflation and the insecure environment for investment- the dicision maker began to recognize the influential effect of this industry as atool to overcome at lest part of these difficulties such as unemployment and poverty, so some of funding privet institutions NGOS, as well as government and private banks, entered to finance these enterprises or to ease financing conditions that were controlled by the Government Banks to facilitate the work for this slide of community and prouide safety and stability for their enterprises as asource of living to the present and future and asource of permanent to large- Scal industries which, hopefully arise (stablish) in the contry, We hope that the future of these promising enterprise will be batter.